الفصل الحادي عشر

الإقرار بمبدأ التعايش الدينى والثقافى فى إريتريا

المحتويات:

١ -مفهوم الثقافة والتعايش بين أبناء الوطن الواحد

٢ - التعليم ومطلب الانصهار الوطنى

٣ - العدل

٤ - الظلم

٥ - تأكيد مفاهيم الحرية

obeikandi.com

مفهوم الثقافة والتعايش بين أبناء الوطن الواحد:

إن الثقافة عموماً، كما هو معروف، ليست مقتصرة علي جنس أو فئة دون أخرى أو مكان دون غيره، فالثقافة لا تعرف بل لا تعترف بالحدود البشرية ولا الجغرافية، وحيث إنها ترتبط بالإنسان وجوداً وزماناً ومكاناً، ولذلك فهى قابلة للتغير تقدماً وانحطاطاً[١].

إن الثقافة بمعناها الواسع يمكن أن ينظر إليها اليوم علي أنها جميع السمات الروحية التي تمنح الإنسان قدرة علي التفكير في ذاته، وهي التي تجعل منه كائنا يتميز بالإنسانية المتمثلة في العقلانية والقدرة علي النقد والالتزام الأخلاقى، وعن طريقها نهتدى إلي القيم ونمارس الاختيار، وهي وسيلة الإنسان للتعبير عن نفسه وتعُّرف ذاته[٢]، والثقافة بمفهومها العام هي ذلك النسيج الكلى المعقد من الأفكار والمعتقدات والعادات والتقاليد والاتجاهات، والقيم، وأساليب التفكير، والعمل، وأنماط السلوك وكل ما دخل عليها من تجديدات، أو ابتكارات أو وسائل من حياة الناس، وتعتمد الثقافة في جوهرها علي العملية السلوكية المكتسبة، كما تعتمد علي التعليم، وهذا ما يؤكد حاجتها إلي العمليه التربوية. واهتمام الشعب الإريترى بالتعليم والثقافة والفنون لم يكن وليد الحاجة، بل هناك حضارة وثقافة عريقة وأصيلة يعود تاريخها إلي أزمان بعيدة كما أوضحنا[٣]

---

(١) محمد عثمان أبو بكر: جذور الثقافة العربية والتعليم في إريتريا ص ١١١. القاهرة يونيو ١٩٩٧.

(٢) مصدر سابق : ص ١١١ .

(٣) لمزيد من التفاصيل والإيضاح انظر كتابنا عن جذور الثقافة العربية والتعليم والذي صدر أخيراً في يونيو ١٩٩٧ .

والثقافة التي نعنيها هنا هي - علي سبيل المثال - طريقة الحياة والتفكير المؤدى إلي سلوك وتصرف وعمل.

ويمكن القول، إن طريقة الحياة والتفكير وصياغة السلوك علي أساسها يشمل اللغة التي هي وسيلة الفكر وأداته، ويشمل العقائد والعرف والتقاليد والموروثات التي ينبثق منها التفكير والتعبير والعمل، ويشمل أيضاً الفنون التي تعبر عن التكوين النفسي، والفكرى[١].

والثقافة : هي حياة الإنسان ولا وجود لها بدونه، كما لا قيمة له بدونها، فالإنسان يعيش بها، ولها ، ويقاتل من أجلها إذا اقتضى الأمر.

والإنسان يكتسبها اكتساباً واعياً وأحياناً خاصة في البدايات الأولى يضطر إلي خلقها خلقاً، حتي يتمكن من تحقيق التقدم والرقى الحضارى في أسلوب حياته [٢]. وحين يرتقى الإنسان بهذه الثقافة المختلفة والمكتسبة من خلال النضال، يصل إلي التمدن أو الحضارة، التي تعد أرقى درجات للثقافة وللعقل، وإن ذلك لا يتم إذا لم تكن الحضارة ذات بعد إنسانى، فالعبرة في نهاية الأمر ليست فيما تنتجه هذه الحضارة أو تلك من المعجزات المادية، وإن كان ذلك بحد ذاته مهما، بل ما تحويه وتكونه من قيم ومبادئ إنسانية. وقد قال في هذا الصدد الزعيم الوطنى الخالد عثمان صالح سبي: «إن الثقافة العربية والإسلامية في إريتريا

---

(١) عبد الله لجيب محمد (دكتور) : بحث ألقى فى الندوة الدولية للقرن الأفريقى ٥ - ١٠ يناير ١٩٨٥ بعنوان الصراع الثقافى في القرن الأفريقى.

(٢) أحمد البغدادى (دكتور): مفهوم الثقافة ص ٩، مجلة علم الفكر، المجلد الرابع والعشرون - العدد الرابع أبريل ١٩٩٦ .

ومنطقة القرن الأفريقى هي ثقافة مؤسسة منذ أكثر من ألف عام في هذه المنطقة وليست جديدة، بل عميقة الجذور والوجدان»[١].

ومن خلال هذا المفهوم، يجب أن تكون المعالجة الثقافية والتعايش الثقافى في إريتريا بين أبناء الوطن الواحد.

ومن ينادون اليوم بالقفز فوق الحقائق التاريخية لهذا الشعب باعتبار اللغة العربية أجنبية المنبت «أي من صنع الاستعمار البريطانى» تعمداً أو جهلاً بحقائق الأمور والتاريخ والجغرافيا، يهدفون بحق إلي إلغاء دور الإسلام والثقافة الإسلامية في إريتريا، وهذا مما يخلق فجوة عميقة في الوحدة الوطنية، وبمناقشة هادئة دون الانفعال أو التعصب لابد من العودة قليلاً إلي الوراء، لقراءة تاريخنا المعاصر، والذي تتجاهله بعض الفئات حتي بالسماع. ومن المفهوم أن من لا ماضى له، لا حاضر له ونحن هنا عندما نكرر ذكرها في أكثر من موضع، فذلك للاستفادة من هذه التجارب التى سبقت، وكيف عولجت حفاظاً علي الوحدة الوطنية من جيل الآباء الذين سبقونا في هذا المجال، وردود الفعل التى حدثت في هذه المسألة بين الطائفتين: المسلمين والمسيحيين وكيف حسمت بلا رجعة. حفاظاً علي وحدتهم وتماسكهم من أجل التعايش في وطن واحد[٢].

ومن الثوابت الوطنية التى ناضل الشعب الإريترى من أجلها طوال ثلاثين عاماً، التعددية السياسية والديمقراطية واعتماد اللغتين العربية والتجرينية، باعتبارهما لغتين رسميتين للبلاد والاعتراف أيضاً بانتماء

(١) عثمان صالح سبي: جذور الخلافات الإريترية وطرق معالجتها.

(٢) لمعرفة المزيد حول هذه المسألة وكيفية معالجتها انظر كتاب المناضل محمد عثمان علي خير: إريتريا الصراع بين مشروع التجزئة ومشروع الانتماء العربى، ١٩٩٤ .

إريتريا العربي حضاريا وثقافياً، وهذه من القضايا الجوهرية والتي تعتبر أساساً من منطلقات الثورة الإريترية[1]، ولم يتوقع أحد أن تكون هذه المبادئ مثار خلاف وجدل بعد التحرير وفي أثناء اقرار الدستور الإريترى، الجديد، والالتفاف حول هذه الحقوق المشروعة ضرباً من الخيال، قد يؤدى في النهاية إلي الانشقاق وشرخ في الوحدة الوطنية الإريترية والتي تعتبر صمام الأمن وعامل الاستقرار في البلاد. ومن هذا المنطلق، كان حديثنا فيهاوأفردنا لها فصلا كاملاً؛ نظراً لأهميتها ونكررها في كل مواضيع بحثنا دوماً؛ لأخذ العبر من الماضى القريب المعاصر.

هذه أخطر ظاهرة سياسية تواجه مجتمع الدولة الإريترية المستقلة، وهي من التحديات السياسية المهمة والتي يجب الإقرار بها، والمخرج منها لا يأتي إلا بالعودة إلي الخيار الديمقراطى، وضمان التعددية السياسية، وحرية الصحافة أمام الرأي العام خلال ذلك الحوار، والمناقشات الحرة، وإقامة الندوات الفكرية والسياسية أمام الرأي العام الإريترى، وعودة بنا إلى التعايش الدينى والثقافى في إريتريا: مما لا شك فيه أن المرتكزات الدينية والثقافية والقومية، تشكل الجذور الأساسية والمهمة في تكوين الشخصية الإنسانية للشعوب، وتلعب دوراً كبيراً في تحديد مساراتها التاريخية والسيكولوجية، وتوجه إرادتها المستقلة بتلك التراكمات التاريخية التي تعكس باستمرار خيارات الشعوب في الانتماء الحضارى، ولذلك فإن مسألة اللغة تتصدر موقعاً متقدماً في واقع الشعوب، وتتحكم في كثير من حركتها وأنشطتها المختلفة، وتبلور إلي حد كبير هوية

---

(١) محمد عثمان علي خبر: إريتريا الصراع بين مشروع التجزئة ومشروع انتمائها العربى، ١٩٩٤.

الشعوب والقوميات، وتندرج في إطارها الجوانب الثقافية وأدوات التعبير عن التراث والعادات والتقاليد وتُشكل في النهاية بالنسبة للشعوب مركز إشعاعها الفكرى والسياسى والاجتماعى، وبالتالى يصعب إحداث أي تفكك في هذه العملية المتماسكة والتي تعطي أبعادها في كل المراحل وتطور عبر العصور المختلفة ضمن الظروف المتاحة والمحيطة بها،[1] لذلك فإن اللغة لأي شعب لا تفرض عليه بقوة السلاح أو عن طريق القهر السياسى والثقافى، فمعظم الحروب التي فجرها الطغاة بسبب تلك النزعات المريضة، التى أرادت إذابة شعب في لغة وقومية لا تعبر عنه ولا تنتمي لمشاعره بأية حال من الأحوال.

ويقول الأخ المناضل محمد عثمان علي خير: «عندما نقف اليوم وبجدية بالغة علي واقع إريتريا الثقافى ومعطياته الراهنه وعن الأسباب التى تدفع قومية التجرينية في إريتريا إلى العودة في نفس الاتجاه الشوفينى في فترة الأربعينات، حيث انبرت الأقطاب الطائفية أمثال قس دمطروس وأسفها ولد ميخائيل في تلك المرحلة، مطالبة أن تكون اللغة الرسمية في إريتريا بكل أبعادها الأكسومية (اللغة التجرينية)، وعلي الغالبية (الإسلام) أن تنصهر في إطار هذا المشروع القومى والذي كان يقف من ورائه سدنة الكنيسة الكبيرة في أسمرا، وقد فجر هذا الاتجاه بالمقابل حمية المسلمين ووقفوا بصلابة ضد ذلك المشروع المستبد، وأعلنوا بأن من حق الغالبية الإسلامية في إريتريا أن تطالب سيادة اللغة العربية واعتبارها اللغة الرسميه للبلاد »[2].

ونحن عندما نذكر جيلنا بهذه المواقف الماضية من تاريخنا المعاصر

---

(١) مصدر سابق .

(٢) محمد عثمان علي خير: مرجع سابق.

حتي لا نكرر نفس المأساة والتوجيهات التي قد تحدث حاضرا أو مستقبلا الشرخ الوطنى ونحن اليوم في غنى عنه بعد أن أنجز شعبنا الاستقلال الوطنى، فلا داعى إلي سلبيات الماضى والتي تجاوزها الزمن بالتعقل والحنكة الوطنية حقيقة كانت إريتريا دوما بالنسبة للمسلمين مشروعاً وطنياً يتعايش فيه المسلمون والمسيحيون، وبالفعل ضرب الطرفان أروع الأمثلة لهذا التعايش فيه كثير من الجوانب الوطنية؛ مما يؤكد أن المستقبل للتعايش الثقافى والدينى في إريتريا، بل وأكدته مرحلة الثورة وتلك التضحيات الباهظة التي قدمها الطرفان في حرب التحرير - ولذلك أكدته في الثاني عن الوحدة الوطنية من التعايش الوطنى والثقافى باسهاب. بالتأكيد. أرجو ألاّ أكون مخطئاً في تصوري هذا، فإن الإخوة المسيحيين وخاصة الطبقة المثقفة والمستنيرة، سيلعبون دوراً كبيراً ومؤثراً في مسألة إقرار اللغة العربية كلغة وطنية للشعب الإريترى بجانب التجرينية حيث برز لهم ذلك البعد الحضارى الذى تمثله هذه اللغة وآثارها في الحضارة الإنسانية وهى أقدم وأرقى من كل اللغات الهجينة.

التعليم و مطلب الانصهار الوطنى:

تشكل التربية التعليمية الوعاء الحاضن لمجموع الطبقات ذات العقل الإيجابى علي المستوى الأجتماعى، إذ أن التربية التعليمية تسعى إلي تشكيل الإرادات واكتشاف المواهب، والتعرف من قرب علي القابليات، والعمل علي تزويد هذه الطبقات الفتية بالمهارات التي تمكن المرء من الرقى بمستوى كفاءته وعطائه الفعلي، ومن هنا فان أي خلل يصيب جهاز التربية والتعليم، ينعكس بشكل مباشر علي كافة حقوق الحياة وجوانبها، ولذلك فإن الصورة الزاهية لإريتريا الجديدة التي يحلم بها

المواطن، لا يمكن تحقيقها إلا بالعلم، والمجتمع الذي تسوده الأمية والجهل لن ينهض اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً، وكان أمراً جيدا وتوجها واعيا للثورة عندما اهتمت بهذا الجانب منذ وقت مبكر، ومارست التعليم في المدارس التي أنشأتها بإمكاناتها الذاتية المحدودة، كما بعثت بآلاف الطلاب إلي الخارج وبالذات إلي المنطقة العربية والذين نالوا قسطاً من التعليم. وكثيرون منهم ساهموا بعد ذلك في الثورة وهم مسلحون بالعلم[١].

والتعليم في حقيقة جوهره، ليس هو تلك الدورس اليومية التي يأخذها الطالب في المدرسة، بل هو قبل ذلك، فلسفة كامله تسهم في بنائها وتحقيقها كل المواد الدراسية والمعارف والممارسات، التي تبدأ مع الفرد من طفولته التي تغرس فيها بذور مستقبل حياته السلوكية، وننمي فيها حواسه، مروراً بكل موارده الثقافية والعلميه والتدريبية وانتهاءً بمجموعة الخبرات والمسالك المتراكمة والتي يتحصل عليها في شيخوخته، وينقلها إلي الأجيال من بعده، وبالتالي فان التعليم هو التنمية، وهو الرحم الذي تزرع فيه الأجنة وتتأهل ، لتنطلق في جميع مجالات الحياة، ولذلك فإن العملية التعليمية في مختلف مراحلها، ينبغى أن تكون فلسفة وأهدافًا ومحتوًى، متجهة نحو تطوير قدرات الإنسان العقلية والفكرية، حتي يتسنى للطالب مواكبة التطورات العلمية الهائلة التي تنشدها البشرية في هذه الحقبة من الزمن[٢].

ومجمل القول، إن التعليم وتطويره يعد من الأسس الجوهرية للنجاح

---

(١) من البرنامج المرحلى والمستقبلى للتنظيم الموحد ص ٨ .

(٢) مرجع سابق ، ص ٦٤ .

في تنفيذ خطط التنمية في المجتمع، لأنه يؤسس القواعد المختلفة، وعلي هذا فمشاريع التعليم والتثقيف الاجتماعى، لا تعد مشاريع استهلاكية، هى من صميم العمليات الإنتاجية، لأنها تتجه لبناء إنسان وهو الرأسمال الحقيقى لأي مجتمع، وإنما هو جزء منها، لذلك فينبغى أن تنبع فلسفة التعليم وخلفيته الأكاديمية من حاجات المجتمع الجوهرية؛ حتى يكون هناك انسجام وتناغم بين ما يأخذه الطالب في قاعات الدرس، وما يجده في الشارع.

فالتعليم بما يشكله من سياق تربوى ومعرفى ، يحقق الوحدة التربوية والفكرية لأبناء الوطن الواحد، وينبغى أن تبتعد مناهجه وأدواته التعليمية عن كل النوازع الضيقة والعناوين التى توزع أبناء الوطن إلي فئات وطوائف ويجب السعى لتثبيت منهج تعليمى وطنى عام، يعلى من شأن الإنسان ويحافظ علي حقوقه، ويسعى نحو صيانة وكرامة الوطن والمواطن، بعيداً عن عناوين التمزق التي تنتشر في عصور التخلف السياسى والحضارى، وفق ما تقدم ذكره ومن المسلمات العامة والمبادىء السياسيه ولوعينا بدور التربية في بناء الأمم والشعوب. ومن هذه المبادئ التأكيد علي الآتى:

* إن التربية المتمثله فى المدرسة والتعليم النظامى مؤسسة ليست قائمة من فراغ، وليست معزولة عن الأرض التي نعيش فيها، بل هي مرتبطة بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة فى المجتمع، وتستند إلي فلسفته الاجتماعية وإصالته القومية.

* إن التربية المتمثلة فى التعليم النظامى المدرسي ليست بعدا واحدا

هو بعد الحاضر، بل ذات أبعاد ترجع جذورها التاريخية إلي الماضى، وتمد حاضرها إلى آفاق المستقبل وطموحات وآمال الشعوب[1].

* إن التربية المتمثلة فى التعليم النظامى عملية تسهيل وتسريع لتنفيذ خطط التنمية القومية للمجتمع، إنها عامل ضرورى في احداث التطوير، والتنمية والإسراع بالتنمية يرفع بدوره من مستوى التعليم نفسه فالعلاقة بين التعليم الهادف والتنمية علاقة جدلية.

* إن التربية المتمثلة فى التعليم المدرسى النظامى أداة فعالة وسلاح قوى مضمون لإحداث التغييرات الاجتماعية البناءة، والتقدم السياسى، والثورة التكنولوجية والمعرفية.

* إن الأخذ بمبدأ ديمقراطية التعليم وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ليستوعب كل أطفال الأمة ، ويشمل كل الجماهير العريضة للشعب صغاراً وكباراً، ذكوراً وإناثاً في القرى والمدن، في البدو والحضر، أمر لازم لمشاركة الجماهير العريضة في عملية التنمية.

وهكذا، فإن الأخذ بهذه المبادئ الأساسية والمسلمات العامة، يجعل من التربية قوة تنموية كبرى وسلاحًا متينا لخدمة الجماهير الكادحة، ومجابهة المشكلات التي تتحدي المجتمع.

عملية تعليم الكبار:

إن قضية تعليم الكبار وإعدادها الإعداد الملائم من أجل أن تسهم

---

(١) مسارع الراوى: (دكتور): تحليل الأنظمة التعليمية من منظور الوحدة العربية، المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٨١، بيروت ١/ ١٩٨٠، العدد ١١ .

إسهاماً فعالاً في عملية البناء والتنمية التي تنتظم البلاد، فهي قضية سياسيه لابد أن ينظر إليها من خلال أبعادها المتشعبة؛ فقضية تعليم الجماهير أمر ملح لابد منه.

مشكلة الأمية وأبعادها القومية:

كما هو معروف أن الأمية كظاهرة اجتماعية معقدة التركيب، تمتد من حيث مدلولاتها ومحتواها وأشكالها امتداداً خطيراً، تؤطره الأبعاد المتشابكة لقضايا التنمية والتربية في المجتمعات المختلفة، خاصة في العالم الثالث حيث تبدو الصورة أكثر تعقيداً وتفرض علي هذه البلدان مهام عسيرة وشائكة في مجالات التحرير السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى[1]، ولاعتماد المبادئ والاتجاهات الأسياسية التالية.

المبدأ الأول: المفهوم الحضارى للأمية:

لم تعد مشكلة الأمية في كل أبعادها مشكلة تعليمية أو تربوية فحسب، بل هي في الأساس مشكلة حضارية، لذا ينبغى تحرير مفهوم محو الأمية في إطاره الضيق المقصور علي تعلم القراءة والكتابة والحساب، ومن اعتباره أيضاً نشاطاً تعليمياً من الدرجة الدنيا، ليستوعب الأبعاد الحضارية والاجتماعية المنبثقة عنها، وبحيث يصبح اكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب ليس غاية في حد ذاتها، بقدر ما يجب أن يكون

---

(١) قمر الدين علي قرنبع «دكتور» : بحث ألقى فى «الندوة الفكرية لدور التعليم في الوحدة العربية» التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والتي انعقدت ببغداد بين ٢٥، ٣٠ أبريل ١٩٧٩ .

وسيلة لبلوغ عمليات أهم، ومن هنا ينبغى توظيف تلك المهارات المكتسبة في سياق التقدم لتحقيق المشاركة الإيجابية في بناء المجتمع الجديد، والقيام بالمسئوليات التي تقتضيها المواطنة الصالحة.

المبدأ الثاني: تكامل جهود محو الأمية مع جهود التنمية:

علي الرغم من أن الأمية مشكلة في حد ذاتها، إلا أنها وجه آخر لقضية وجهها الأول هو التخلف الحضارى، ولهذا يتطلب الأمر أن يكون العمل في مجال محو الأمية مستهدفاً في ذات الوقت تحديث المجتمع وما يشتمل عليه من بني وعلاقات اجتماعية، وهذا يتطلب ضرورة اتخاذ أسلوب المواجهة كأساس لحملات محو الأمية في كل موقع من مواقع العمل، إذا ما أريد تحقيق الأهداف التي ينشدها المجتمع الإريترى في حركة المعاصرة والتقدم. كذلك لابد من ربط جهود محو الأمية بجهود التنمية الشاملة، ويتمثل ذلك بالدرجة الأولى في عمليات التدريب المهنى والثقافة العمالية والإرشاد الزراعى وتنمية المجتمع وتوجيه الجهود لنمو الفرد المتكامل، بما يحقق انعكاسات واضحة علي بناء المجتمع وتكامل وتخطيط التنمية الاقتصادية والبشرية علي مختلف المستويات.

المبدأ الثالث: أهمية القرار السياسى والإرادة الجماهيرية في الحملة الشاملة لمحو الأمية:

يعد هذا المبدأ من الأهمية بمكان، لأن مشكلة الأمية باعتبارها مظهراً للتخلف، وهي مشكلة ذات طابع سياسى، تتطلب جهداً قومياً ووطنياً وتستحق الأولوية، ولما كان جوهر هذه الإستراتيجية يرتكز علي أسلوب المواجهة الشاملة علي مستوى جميع مناشط الحياة في المجتمع،

بهدف تحديثها، فإنه لا يمكن تنفيذها بغير قرار سياسى يتخذ من أعلي مستوي في الدولة؛ لتكون تلك المواجهة الشاملة ملزمة لجميع القائمين علي شئون التخطيط والتنفيذ في مختلف الأنشطة في المجتمع، وليكون فى الوقت نفسه منظماً لجميع الطاقات، والتحرك بها في الاتجاه السليم نحو القضاء علي الأمية بمعناها الحضاري، بما يحقق الإرادة الشعبية.

والقرار السياسى والإرادة الشعبية لهذه الصورة يمثلان شرارة الانطلاق للحركة الاجتماعية الشاملة، التي تتصدي لكل مظاهر التخلف في المجتمع، فهما يملكان القوة التشريعية والإدارية والشعبية المؤثرة حتي تنفيذ الخطط الاستراتيجية وما تشتمل عليه من خطوات، كما يملكان تزويدها بإمكانات التنفيذ.

العـــدل:

إن اعادة الاعتبار إلي مفهوم العدل في الدائرة الثقافية والاجتماعية والسياسية يعد مشروعاً وطنياً مهماً، وليس مجرد وجهة نظر ثقافية وفكرية. وعلي هذا الأساس، ينبغى للقوى الوطنية المختلفة والنخبة الحاكمة في البلاد أن تقوم باعادة ترتيب أولوياتها، علي ضوء الحقائق لمفهوم العدل اجتماعيا وثقافياً وسياسياً، وفق الإقرار بمجتمع التعدد والتنوع الثقافى القائم علي التبادل والتعارف والحوار[1].

والعدل هو جوهر الحضارة العربية والإسلامية وأساس العمران[2] حين تبدى العدالة وارتفعت تلك الحضارة إلي العلا، وحين غاب أو غُيِّبَ،

---

(١) مرجع سابق، ص ٦٨ .

(٢) عبد الله العروي: مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي - ١٩٩٣ - بيروت - الطبعة الخامسة.

انهارت وتراجعت، وهذا هو سر المأساة التي نعيش ونقاسي منها، ليتنا نتذكر فنتدبر ولكن لا حياة لمن تنادى[1].

﴿ ۞إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ ﴾[2].

الظلم محرم ومقاومته واجبة:

فالظلم في المفهوم الإسلامى ليس من أكبر المنكرات والكبائر فقط، ولا هو مؤذن بفساد العمران فقط كما قال ابن خلدون، ولكنه قبل هذا وذاك، عدوان علي حق الله، وانتهاك لقيمة العدل، التي هي الرسالة والنبوة.

ففى الحديث القدسى: «يا عبادى إنى حرمت الظلم علي نفسي وجعلته بينكم محرما، فلا تظالموا»[3].

وكبح الظلم من أسباب توجيه الخطاب الإلهى الذي نزل: ﴿ لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ ﴾[4]

وفي التحذير من إيقاعه بالناس يقرر القرآن:

﴿ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[5].

---

(١) صلاح الدين حافظ: صدمة الديمقراطية، الطبعة الأولى ١٩٩٣ - سينا للنشر.

(٢) قرآن كريم: سورة النحل - الآية ٩٠.

(٣) حديث قدسى.

(٤) قرآن كريم: سورة الأحقاف - الآية ١٢.

(٥) قرآن كريم: سورة الشورى - الآية ٤٢.

بل أباح الإسلام القتال لرد الظلم: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾[1]

ولم يسمح للمسلم بأن يجهر بالسوء إلا في حالة واحدة هي تعرضه للظلم حيث قال: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾[2]

بل هناك تحريض علي مقاومة الظلم وشرعية قانونية معترف بها لتلك المقاومة ففى الأحاديث النبوية: «أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر»[3].

«إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا علي يده أوشك أن يعمهم الله بعقاب»[4].

وهذا الحديث الأخير، له إيحاؤه المهم، حيث يتوعد الله الساكتين علي الظلم بالعقاب إذا هم استسلموا له.

وقوله صلي الله عليه وسلم: «كلا والله، لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر ولتأخذون علي يدى الظالم ولتأطرنه علي الحق أطراً ولتقصرنه علي الحق قصراً، أو ليضربن الله قلوب بعضكم علي بعض»[5].

وهكذا، فإن مقاومة الظلم تعد ضمانة فعالة لتأكيد الرقابة الشعبية.

ومن هنا، فإن وجوب مساءلة الحكام في الإسلام واجب وطنى

---

(١) قرآن كريم: سورة الحج، الآية ٣٩.
(٢) قرآن كريم: سورة النساء، الآية ١٤٨.
(٣) حديث نبوى شريف.
(٤) حديث نبوى شريف.
(٥) حديث نبوى شريف.

مقدس. ونذكر هنا بأن المسألة ليست مجرد حق، للأمة أن تباشره أو تتنازل عنه، ولكنه واجب شرعي، تؤثم الأمة وتحاسب أمام الله إن قصرت في أدائه ففي القرآن الكريم: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾[1]

﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا﴾[2]

فالعدل هنا قيمة مطلقة وليست نسبية بمعنى أنها واجبة الالتزام في كل الظروف أو في مواجهة الأعداء كما هي مع الأهل والحلفاء.

لقد كتب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب إلي أحد عماله يقول: «وأما العدل فلا رخصة فيه من قريب ولا بعيد، ولا في شدة ولا رخاء، والعدل - وإن روىّ لنا - فهو أقوي وأطفأ للجور، أقمع للباطل من الجور»[3].

وروى عن بعض البلغاء قوله: «إن العدل ميزان الله الذي وضعه للخلق ونصبه للحق»[4].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن الناس لم يتنازعوا في أن عاقبة الظلم وخيمة، وعاقبة العدل كريمة، ولهذا يروى أن الله ينصر الدولة العادلة، وإن كانت كافرة، ولا ينصر الدولة الظالمة ولو كانت مؤمنة».

وقال في موضع آخر: «العدل نظام كل شيء، إذا أقيم أمر الدنيا بعدل قامت، وإن لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلق، ومتي لم تقم بعدل لم تقم، وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يجزى به فى الآخرة»[5].

---

(١) قرآن كريم: سورة هود، الآية - ١١٣ .

(٢) قرآن كريم: سورة الكهف، الآية ٥٩ .

(٣) تاريخ الطبرى - جـ ٣ ص ٥٨٥ .

(٤) الماوردى: أدب الدين والدنيا - ص ١١٩ .

(٥) ابن تيمية - الحسبة - ص ٦، ٩٤ .

وهكذا، فإن الظلم والاستبداد يأتى من احتكار السلطة، وهذا يؤدى إلي مصادرة الحياة السياسية عن طريق إلغاء الأحزاب، وكبت حرية التعبير، ثم ما استصحبه ذلك من مظالم وتعالٍ على من يشاركه في العمل السياسى وهذا الأمر يؤدى إلى استبعاد الجماهير من أي تكليف، حيث السلطة منفردة بالقرار في كل شيء، فضلا عن أن الجماهير ليس لها حتي محاسبتها أو مساءلتها، ولذلك لا نتردد في قولنا إن قضية الحرية والديمقراطية في بلادنا، هي الحل للخروج من المأزق الذى تمر به البلاد.

تأكيد مفاهيم الحرية:

من الثابت أن تغيب الحرية علي المستوي السياسي والاجتماعى يؤدى إلي ممارسة آليات التحريش علي الآخر فكراً ووجوداً، بحجة القانون والسيادة ويصبح الأمر المطروح مع أية مسألة خلافية، هو استخدام القوة والعسف والقهر والحجر علي آراء الآخرين وتصعيد الأخطاء والتوتر التي تستفز كل العصبيات والغرائز، «وما يزيد الأمر تعقيداً في غياب الحرية الاحتكام للآلية الديمقراطية لمعالجة الأمور، الخلافية[1] ومهما يكن من الأمر فتغيب الحريات لا يوفر أمناً جماعياً ولا سلامًا أهلياً، بل العكس من ذلك تماماً، إذ أنه يوفر الأحقاد واستخدام القوة فى العلاقات الاجتماعية[2]، وذلك أن الحرية في مفهومنا لا تتجزأ، والديمقراطية لا تتناقض، لكنها تتكامل وتنشط وتؤثر وتتأثر، من خلال مؤسسات المجتمع المدنى. سواء أكانت مؤسسات دستورية وحكومية، أم مؤسسات رقابية وأمنية، أم كانت مؤسسات تشريعية وصحافية إعلامية، فهذا هو

---

(١) معن بشور: أفكار حول تحصين الوحدة الوطنية ، المستقبل العربى، بيروت عدد ٢٠٢، ديسمبر ١٩٩٥ .

(٢) المصدر السابق .

الحال الذي يخلق دنيا مكتسبة متتابعة، للعملية الديمقراطية، والذي يحمى استقرار الدولة ويحفظ سلطتها - غير الجائرة - وهيبتها - غير القسرية - ويعمق مفهوم الحرية في الأوساط الشعبية والحكومية، علي السواء، ويجد خطوطاً واضحة تفصل بين المسئوليات المختلفة، مسئولية الدولة ككل، ومسئولية الحكومة فى الدولة، ومسئولية المجتمع بأسره، ومسئولية الصحافة والإعلام فى المجتمع والدولة على السواء لأن الحرية ليست شيئا يطلب من الآخرين، إنها شيء يمارس وتقبل تبعاته[1].

لقد احترم الله الإنسان، وكرمه وكرم عقله وضميره وحياته فلم يفرض عليه بالقوة وإنما بالإقناع.

---

(١) جودة سعيد: مفهوم التغيير، دار الفكر - دمشق - سوريا - دار الفكر بيروت الطبعة الأولي ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ .

obeikandl.com